

Distr.: General
23 July 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٣/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويتناول هذا التقرير القضايا المتصلة بإدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات وتنمية القدرات الوطنية في مجال الأسرة، ويوفر معلومات عن مواصلة متابعة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، موليا عناية خاصة للمعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن الأنشطة والخبرات المتصلة بمسائل الأسرة.

ويسلط الضوء أيضا على أنشطة برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة. وترد في ختام التقرير اقتراحات وتوصيات تتعلق بالمجالات التي ستنظر فيها الجمعية العامة في المستقبل.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		٣-١	٣
ثانيا -	متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها: إدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات وتنمية القدرات الوطنية		٢٢-٤	٣
ألف -	الاعتبارات المتعلقة بإدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات		١٢-٦	٤
باء -	تنمية القدرات الوطنية		١٤-١٣	٦
جيم -	إدراج المنظور الأسري على المستوى الدولي		٢٢-١٥	٧
ثالثا -	الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني فيما يتعلق بقضايا الأسرة		٦٣-٢٣	٩
ألف -	الجوانب المؤسسية		٣٥-٢٤	٩
باء -	تعزيز الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات العامة عن طريق البحوث المتعلقة بالأسرة		٤١-٣٦	١٢
جيم -	تهيئة بيئة مواتية لتقوية ودعمها		٦٣-٤٢	١٣
١ -	المساواة بين الرجل والمرأة واحترام كل ما لأفراد الأسرة من حقوق إنسانية وحريات أساسية ومعالجة العنف داخل الأسرة ومنعه		٤٩-٤٣	١٤
٢ -	التوفيق بين العمل والحياة الأسرية		٥٣-٥٠	١٥
٣ -	تنشئة الأطفال نماؤهم		٥٧-٥٤	١٦
٤ -	توفير الخدمات الاجتماعية		٦٣-٥٨	١٧
رابعا -	متابعة برنامج الأمم المتحدة المعنى بالأسرة		٦٩-٦٤	١٨
خامسا -	الاستنتاجات والتوصيات		٧٣-٧٠	٢٢

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٣٣/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمعنون "متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها" أن يوافيها في دورتها الثانية والستين بتقرير عن تنفيذ هذا القرار، وقد أُعدّ هذا التقرير استجابة لذلك الطلب وفي سياق متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

٢ - ولتسهيل إعداد التقرير، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى جميع الدول الأعضاء تلتزم فيها تقديم معلومات تتعلق بتنفيذ الأنشطة المتصلة بقرار الجمعية العامة ١٣٣/٦٠. وقد تلقت الأمانة العامة حتى تاريخ ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ما مجموعه ٢٤ ردا من الحكومات على المذكرة الشفوية. ووردت ردود من الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، تايلند، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، سان مارينو، السودان، شيلي، العراق، الفلبين، فنلندا، قبرص، كرواتيا، مصر، المكسيك، نيجيريا، اليابان. وتُشكل تلك الردود أساس هذا التقرير في معظمه. وكانت المعلومات التي قُدمت ضافية بما لا يسمح بإدراجها بأكملها في هذا التقرير نظرا لضيق المساحة. ولذلك، يُقدم هذا التقرير موجزا تجميعيا للإجراءات التي اتخذتها مؤخرا الحكومات التي ردت على المذكرة الشفوية.

٣ - ويتناول هذا التقرير المسائل المتصلة بإدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات وتنمية القدرات الوطنية في مجال الأسرة. ويوفر معلومات موجزة عن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بقضايا الأسرة، ومن بينها وضع السياسات الوطنية الأسرية، والبحوث المتعلقة بالأسرة وهيئة بيئة مواتية لتقوية الروابط الأسرية ودعمها، وتشمل قضايا مثل تقديم الخدمات الاجتماعية، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتنشئة الأطفال ونمائهم، واكتشاف العنف داخل الأسرة ومنعه، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وبعد استعراض أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسرة، يُختتم التقرير باستنتاجات وتوصيات للنظر فيها في المستقبل.

ثانيا - متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها: إدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات وتنمية القدرات الوطنية

٤ - يؤدي الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة غرضين مهمين ألا وهما الاحتفاء بالأسرة وتعزيز أهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وتتمثل هذه الأهداف في

ما يلي: (أ) زيادة الوعي بقضايا الأسرة؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها؛ (ج) حفز الجهود الرامية إلى التصدي للمشاكل التي تؤثر على حالة الأسرة وتتأثر بها؛ (د) إجراء استعراضات تحليلية وتقييمات على جميع المستويات لحالة الأسرة واحتياجاتها؛ (هـ) تعزيز فعالية الجهود المبذولة على كل الأصعدة من أجل تنفيذ برامج محددة تتعلق بالأسرة؛ (و) تحسين التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المساندة للأسرة.

٥ - وأفاد ذلك الاحتفاء في تقوية الالتزام السياسي بقضية الأسرة وفي تأكيد أهمية الأسرة وكذلك البرامج والسياسات الفعالة المتعلقة بالأسرة. ومع أن الاحتفالات الرسمية بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة قد انقضت، فما زالت قضية الأسرة مهمة بالنسبة للدول الأعضاء والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. حيث أن البلدان في جميع أنحاء العالم ما برحت تولي أولوية كبيرة لقضايا الأسرة وللرغبة في توطيد دورها الجوهرى المعترف به باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

ألف - الاعتبارات المتعلقة بإدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات

٦ - تعتبر التوعية بطائفة من القضايا المتعلقة بالأسرة من أهم العناصر في أية سياسة ناجحة للأسرة. ومن المهم في أي جهد يرمي إلى إدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، هو أن يكون واضعو السياسات مدركين للنهج الواجب اتباعه وعلى دراية بالقضايا التي تشمل عدة قطاعات. وينبغي ألا يكون منطلق واضعي السياسات في عملهم هو تحديد الأثر الذي ستتركه تلك السياسات على الأفراد والمجتمعات المحلية أو الفئات المجتمعية فقط، بل وأيضا استجلاء مدى إمكانية تأثيرها علىفرادى العائلات والأسر المعيشية، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، إدراكا للتأثير القوي للأسرة على مستويات الرفاه^(١). وفي هذا الصدد، فإن الهدف المعلن للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، المتمثل في زيادة الوعي بقضايا الأسرة، ومن بينها إدماج بعد أسري أو نهج موجه نحو الأسرة في عملية وضع السياسات، يعتبر خطوة أولى حاسمة الأهمية.

٧ - وبالإضافة إلى زيادة الوعي، فمن الخطوات المهمة الأخرى المتعين اتخاذها في سياق اتباع نهج شامل حيال سياسات الأسرة إجراء أبحاث وتحليلات عن الأسرة بشأن القضايا أو السياسات القطاعية والمشاركة بين عدة قطاعات، من منظور الأسرة، وتطبيق النتائج على

(١) للاطلاع على التأثيرات على رفاه الأسرة، انظر على سبيل المثال Mary Daly and Richard Rose, *First European Quality of Life Survey: Key Findings from a Policy Perspective* المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل، دبلن، ٢٠٠٧.

اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. ولجميع السياسات التي تحسن الرفاه مدلولات بالنسبة للأسرة، كما أن هدف إيجاد سياسات اجتماعية شاملة بحق لا يمكن التوصل إليه ما لم تكن الأسرة جزءاً من الاعتبارات الأولية والافتراضات الأساسية. وتقوية الارتباط بين أبحاث العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية أمر يمكن أن يؤدي إلى تحسين السياسات الاجتماعية عموماً، والسياسات الأسرية وإلى زيادة الرفاه. كما أن إدراج المنظور الأسري في السياسات الاجتماعية يجعلها أكثر شمولاً ويسمح لها بأن تحقق نتائج أكثر فعالية واستدامة.

٨ - وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون البحث والتحليل من منظور الأسرة مباشراً للغاية، فقد ترتبط القضايا مباشرة بالمهام العديدة التي تؤديها الأسر، مثل الإنجاب، وتربية الأطفال، وأشكال أخرى من الرعاية الأسرية، أو بمساعدة الأسرة مثل تقديم المساعدة المالية للأسر المحتاجة أو باعتبارات قانونية من قبيل الاعتبارات المتصلة بالتدخل في حالات العنف داخل الأسرة.

٩ - وفي حالات أخرى، قد يكون الموقف أكثر تعقيداً، خصوصاً حينما تكون للسياسات آثار غير مباشرة على الأسر يتعذر توقعها منذ البداية. وقد أقام عديد من البلدان علاقات عمل وشراكات قوية بين الباحثين في مجال الأسرة والوزارات الحكومية تؤثر على السياسات الأسرية، كما أقامت صلة مباشرة بين البحوث في مجال الأسرة والمداولات بشأن السياسات المتصلة بالأسرة ووضع السياسات في هذا المجال. وفي حالة القضايا المعقدة، يمكن في سياق هذا النهج أن يقوم الباحثون الحكوميون أو الأكاديميون بتحليل تلك القضايا، أو أن يُقدم مباشرة لوضعي السياسات عرض عام للأبحاث المتصلة بالأسرة.

١٠ - وتُكلف عديد من الوزارات الحكومية جهات أخرى بإعداد تقارير أو دراسات عن مسائل محددة، وتجري بحثاً في مجال الأسرة أو تقوم بتشخيص المشاكل الأسرية على الصعيد الوطني، ولديها موظفون يطلعون باستمرار على أحدث المستجدات في البحوث والمنشورات الأكاديمية. وثمة نهج إضافي أو آلية إضافية ألا وهي تنظيم حلقات دراسية بشأن أثر السياسات على الأسرة، لكي يتحدث الباحثون الأكاديميون في شؤون الأسرة مباشرة إلى واضعي السياسات، مثل البرلمانيين ومساعدتهم والعاملين بوكالات الخدمات الحكومية ومديري المنظمات التي تخدم الأسرة وممثلي الوزارات الحكومية. وغالباً ما ينطوي ذلك على عقد سلسلة مستمرة من الحلقات الدراسية الدورية وتقارير الإحاطة والرسائل الإخبارية ومناقشات المتابعة بهدف تقديم معلومات موضوعية موجهة نحو الحل تهدف إلى التركيز على الأسرة عند وضع السياسات والتأكيد على فوائد أخذ دور الأسرة في الاعتبار عند معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تتبع حكومات ٢٣ ولاية في الولايات

المتحدة، في الوقت الحاضر، نهج الحلقات الدراسية حيث يعقد الباحثون المعنيون بالأسرة في جامعات تلك الولايات حلقات دراسية بشأن أثر السياسات على الأسرة لتزويد المشرعين في تلك الولايات وغيرهم من واضعي السياسات الأسرية^(٢) على مستوى الولاية بالمعلومات في هذا الصدد. وأقامت بلدان أخرى أنواعاً أخرى من الصلات والشراكات.

١١ - ولا يعتبر الكثير من القضايا المتصلة بالسياسات التي تجري معالجتها على الصعيد الوطني قضايا متعلقة بسياسات الأسرة، سواء بصورة تامة أو أساسية، مثل القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو المسنين أو الشباب أو قضايا الصحة والرعاية الصحية؛ والقضايا المحددة المتعلقة بالصحة العامة، مثل مكافحة الأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو معالجة استخدام الأدوية بالحقن الوريدي؛ والتعليم؛ وسياسات العمل؛ ومن بينها لوائح العمل والترويج للعمالة الكاملة والعمل اللائق؛ ونظام العدالة الجنائية؛ وحتى النقل الجماعي. ولكن فعالية السياسات المقترحة فيما يتعلق بالقطاعات المذكورة أعلاه قد تزيد إن روعي فيها المنظور الأسري واتبع نهج أكثر شمولاً.

١٢ - ويمكن أن تشمل عملية إدراج المنظور الأسري في تلك القضايا توجيه بعض الأسئلة البسيطة والمباشرة لتقييم كيف يمكن للسياسات والبرامج أن تستفيد من المنظور الأسري. ومن أمثلة تلك الأسئلة^(٣): هل الأسر جزء من قضية السياسات، وإذا كان الأمر كذلك، فيل إلى أي مدى؟ وكيف تتأثر الأسر بتلك القضية؟ وهل يجب إشراك الأسر في استجابة السياسات؟ وكيف يمكن أو ينبغي مراعاة الأسرة في تلك السياسات أو البرامج؟ قد تُسهّل الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها مما يتعلق بالأسرة عملية وضع سياسة اجتماعية وطنية وتنفيذها.

باء - تنمية القدرات الوطنية

١٣ - يمكن أن يشكل إدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات تحدياً كبيراً لأي بلد. فذلك أمر يستلزم توافر الرؤية والإرادة السياسية والالتزام القوي. بيد أن البلدان النامية

(٢) للحصول على مزيد من المعلومات عن إدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات من خلال عقد حلقات دراسية عن أثر تلك السياسات على الأسرة، انظر: Karen Bogenschneider, *Family Policy Matters: How Policymaking Affects Families and What Professionals Can Do* (Mahwah, New Jersey, Lawrence Erlbaum Associates, Publishers, 2006) وكذلك الموقع الشبكي لمعهد السياسات المعني بتنظيم حلقات دراسية بشأن أثر السياسات على الأسرة <http://familyimpactseminars.org/> (جرى الاطلاع عليه يوم ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧).

(٣) أسئلة وردت في المرجع نفسه، الصفحة ٢٩٥.

تواجه تحديا إضافيا يتمثل في زيادة قدراتها الوطنية على وضع السياسات الأسرية، وهي عملية عادة ما تحكمها قيود نتيجة عدم توافر ما يكفي من الموارد لتنمية القدرات الوطنية تلك ولتنفيذ السياسات الأسرية ورصدها. ولا تزال تنمية القدرات الوطنية في مجال الأسرة ووضع السياسات الأسرية تشكل مصدر قلق كبير للبلدان النامية.

١٤ - وقد يساعد التعاون الدولي في قضايا الأسرة البلدان على بناء القدرات الوطنية اللازمة لوضع وتنفيذ سياسات تستجيب للحالة وتتصدى للتحديات التي تواجهها الأسر في ظل ظروف وطنية محددة. وتسهيلا للتعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز القدرات الوطنية، يتعين أن تواصل برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة دراسة والتماس سبل إدراج المنظور الأسري فعليا في أنشطتها.

جيم - إدراج المنظور الأسري على المستوى الدولي

١٥ - شجعت الجمعية العامة الحكومات في قرارها ١٣٣/٦٠ على مواصلة بذل قصارى جهدها لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة، وكذلك إدراج منظور أسري في عملية صنع السياسات.

١٦ - وآخر مثال على إدراج المنظور الأسري على المستوى الدولي يتجلى بوضوح في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (القرار ١٠٦/٦١) وفتح باب التصديق عليها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. فقد ورد ذكر الأسرة في ديباجة الاتفاقية وفي مادتين أخريين متصلتين بها، وأيضا في مادة منفصلة تركز تحديدا على قضايا الأسرة المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٧ - وتنص الديباجة بوجه خاص على أن الدول الأطراف في الاتفاقية مقتنعة بأن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع وأنها تستحق الحماية من جانب المجتمع والدولة، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم ينبغي أن يحصلوا على الحماية والمساعدة اللازمين لتمكين الأسر من المساهمة في التمتع الكامل على قدم المساواة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التشديد بالحروف المائلة مضاف).

١٨ - ثم تأتي المادة ٨، إذكاء الوعي، بعد الديباجة لتتناول اعتماد تدابير لإذكاء الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتنص المادة ٢٢، احترام الخصوصية، على أنه لا يجوز تعريض أي شخص ذي إعاقة، لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو أي نوع آخر من وسائل الاتصال التي يستعملها (التشديد بالحروف المائلة مضاف).

١٩ - ومن ثم تتناول المادة ٢٣، احترام البيت والأسرة، قضايا محددة متصلة بالأسرة مباشرة وبالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتصل بالزواج والأسرة والوالدية؛ وكفالة الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالأطفال والحقوق المتساوية للأطفال ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالحياة الأسرية وحماية الأطفال من حيث عدم فصل أي طفل عن أبويه، وعند الاقتضاء، توفير رعاية بديلة له.

٢٠ - وفي مجالات أخرى على المستوى الدولي، ترتبط الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً بالأسرة. وترد بالتأكيد مجموعة من الاعتبارات المتصلة بالأسرة ضمناً في الأهداف الإنمائية، حتى وإن لم يُشر فيها إلى كلمة "الأسرة". فمثلاً، من الأهداف التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسرة القضاء على الفقر المدقع والجوع وتوفير التعليم الابتدائي للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخفض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. وإدراج المنظور الأسري في السياسات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف أمر من شأنه أن يزيد من فعالية تلك السياسات.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٥، أصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة دراسة عالمية بعنوان "الترتيبات المعيشية للمسنين"^(٤) في أنحاء العالم". وقد جاءت استجابة لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة^(٥) المعتمدة في عام ٢٠٠٢ التي دعت إلى إجراء بحوث بشأن مزايا وعيوب الترتيبات المعيشية المختلفة للمسنين، ومن بينها الإقامة الأسرية المشتركة والإقامة المستقلة في ظل مختلف الثقافات والبيئات. وتتضمن الدراسة الأبعاد الأسرية في إطار بحث الترتيبات المعيشية للمسنين. ونظراً إلى أن عدد الذين يعيشون إلى سن كبيرة يزداد وأن الذين يصلون إلى الشيخوخة يعيشون أطول من ذي قبل، أصبح من المؤلف أن تكون هناك أسر تضم ثلاثة أو حتى أربعة أجيال مما يزيد إلى حد كبير من بدائل الترتيبات المعيشية للمسنين. وفي الوقت نفسه، تؤدي عمليات التحول الطويلة الأجل في الاقتصادات والمجتمعات إلى تغيير جوانب كثيرة من الحياة الأسرية اليومية من بينها التقاليد المشجعة على الإقامة المشتركة بين الآباء والأطفال مدى الحياة كوسيلة أساسية لضمان دعم الشباب والمسنين.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.XIII.9 (ST/ESA/SER.A/240).

(٥) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٢٢ - وبالنظر إلى الروابط الوثيقة بين قضايا العمالة والأسرة، فثمة فرص كبيرة لتحسيد المنظور الأسري في وثيقة ختامية تتعلق بالسياسات تصدر عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والأربعين المقبلة وموضوعها ذو الأولوية هو "تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع". فالعمالة مسألة تنتقل عبر الأجيال وترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الاقتصادي والمالي للأسر من خلال عمالة الآباء، وهي تؤثر ضمناً في أفراد الأسرة الشباب. وتتفاعل خطة العمل اللائق بما تتناوله من قضايا من قبيل عمالة الأطفال وساعات العمل والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية مع ديناميات الأسرة، وتنطوي على آثار مباشرة بالنسبة إلى رفاه الأسر والأبوة والأمومة والطفل ونوعية حياة الأسرة. وفي هذا الخصوص، سيفسح المجال لإدراج المنظور الأسري في جوانب السياسات الخاصة بالموضوع ذي الأولوية للجنة.

ثالثاً - الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني فيما يتعلق بقضايا الأسرة

٢٣ - وجهت الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٦٠ انتباه الحكومات إلى عدة قضايا. ويمكن تصنيف هذه الموضوعات بشكل عام في ثلاث فئات وهي: الجوانب المؤسسية من قبيل وضع السياسات الأسرية الوطنية وتنسيق المنظور الأسري وإدراجه في عملية وضع السياسات؛ وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالسياسات من خلال إجراء بحوث في مجال الأسرة؛ وهيئة بيئة مؤاتية لتوطيد العلاقات الأسرية ودعمها. وترد في هذا الفرع من التقرير معلومات عن الإجراءات والخبرات المتصلة بقضايا الأسرة التي تقدمها الدول الأعضاء في إطار هذه العناوين العامة الثلاثة، ويشمل أيضاً عنواناً رابعاً بشأن الإجراءات والقضايا الأخرى ذات الصلة.

ألف - الجوانب المؤسسية

٢٤ - إضافة إلى تشجيع الحكومات على بذل قصارى جهدها لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وإدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات، دعت الجمعية العامة الحكومات إلى الاحتفاظ بآليات التنسيق الوطنية التي تم إنشاؤها أو تنشيطها خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وذلك من أجل تنسيق السياسات والبرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة. ودعت أيضاً الدول الأعضاء إلى إجراء استعراض للدور والمهام الموكلة للآليات الوطنية القائمة المعنية بالأسرة لإدراج قضايا الأسرة على نحو أفضل في برامج التنمية الوطنية. ودعت أيضاً الجمعية العامة الدول، في جملة أمور، إلى معالجة الشواغل المتصلة بالأسرة في إطار الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة وعمليات متابعتها.

٢٥ - وتبرز الردود الواردة إلى الأمانة العامة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد، وتوضح الأبعاد المؤسسية المختلفة للسياسات الوطنية الأسرية التي تقوم البلدان من خلالها بتنسيق الأنشطة والخدمات فيما يخص الأسرة وتدرج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات.

٢٦ - وفي أذربيجان، تم في مستهل عام ٢٠٠٦ إنشاء اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للجنة في وضع سياسات حكومية متعلقة بقضايا الأسرة واتباعها. وشمل ذلك إنشاء قاعدة بيانات فريدة ونظام معلومات عن الأسر. وتعمل اللجنة أيضا بالتعاون مع هيئات حكومية أخرى مثل وزارة العدل. واعتمدت أذربيجان أيضا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ عدة إجراءات قانونية نازمة للعلاقات الأسرية على سبيل متابعة قانون الأسرة الجديد المعتمد في عام ٢٠٠١.

٢٧ - وتتبع بوركينافاسو توصيات الاتحاد الأفريقي المتمثلة في وضع خطة عمل للنهوض بالأسرة. وقامت أيضا بتنفيذ عدة أنشطة لإذكاء وعي الجمهور بقضايا الأسرة وموالاته الجمهور عن طريق تنظيم أنشطة متنوعة، وعبر التلفزيون والإذاعة بمعلومات عن تدابير النهوض بالأسرة وعن التدابير الاجتماعية والقانونية المتخذة لحمايتها. وفي كل عام، تحتتم الحكومة، بوجه خاص، مناسبة الاحتفال باليوم الدولي للأسرة لإذكاء الوعي وتنظيم احتفالات سنوية في مناطق مختلفة من البلد. وتشمل الاحتفالات تقديم معلومات عن مسائل مثل الصحة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز يُستفاد منها في تسجيل المواليد وعقد الزيجات وإصدار بطاقات هوية وطنية للأشخاص الذين يعانون من أوضاع عصبية بحيث يتسنى لهم الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية.

٢٨ - وتقوم الحكومة التشيكية بتنفيذ خطة عمل لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ هدفها دعم الأسر التي لديها أطفال. وقد سبق هذه الخطة إصدار تقرير وطني عن الأسرة في عام ٢٠٠٤ أعدته إدارة السياسات الأسرية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع أوساط أكاديمية ومنظمات غير حكومية ووثيقة المفهوم الوطني لسياسات الأسرة التي أعدت بالتعاون مع فريق خبراء خارجي وحددت مبادئ وأولويات السياسات الأسرية ليُسترشد بها في خطة العمل. وعقدت الوزارة أيضا مؤتمرا دوليا بشأن السياسات الأسرية في عام ٢٠٠٦ عنوانه "السياسات الأسرية الشاملة بوصفها من أولويات الدولة: هل الجمهورية التشيكية دولة تراعى فيها مصالح الأسرة؟"

٢٩ - وعقدت ألمانيا مؤتمرا دوليا جرت فيه مناقشات وحوارات مع دول أوروبا الشرقية المنضمة عن الرؤى والآفاق وإمكانية التعاون من أجل وضع سياسات أوروبية للأسرة.

٣٠ - واتخذت نيجيريا مبادرة لوضع خطة عمل متعددة القطاعات متعلقة بالأسرة في نيجيريا وتنفيذها على غرار خطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالأسرة في أفريقيا، وذلك لتعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة والمواءمة بينها. ومن المقرر تنظيم حلقة عمل نقدية في آب/أغسطس ٢٠٠٧ من أجل الجهات المعنية لصياغة مسودة أولى.

٣١ - ووافقت بيرو على خطة وطنية لدعم الأسرة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١١، وأصدرت في عام ٢٠٠٥ قانوناً متعلقاً بتعزيز الأسرة، وأنشأت المكتب العام للأسرة والمجتمع في إطار وزارة المرأة والتنمية الاجتماعية للإشراف على قضايا الأسرة، وأنشأت لجنة متعددة القطاعات لتنفيذ الخطة الوطنية.

٣٢ - ودخلت الفلبين عامها الثاني من تنفيذ الخطة الوطنية من أجل الأسرة الفلبينية للعقد ٢٠٠٥-٢٠١٥ التي تعتبر الدليل الذي يسترشد به البلد في وفائه بالتزاماته تجاه تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة. ولتنفيذ مهام من قبل صياغة سياسات وخطط واستراتيجيات متعلقة بالأسرة وتنسيقها وإجراء بحوث بشأنها، أنشئت لجنة وطنية معنية بالأسرة الفلبينية في عام ٢٠٠٣ مؤلفة من ١٦ وكالة حكومية وطنية و ١٧ هيئة غير حكومية. وتعمل اللجنة أيضاً على تعزيز القدرات الوطنية من أجل تنفيذ السياسات الأسرية ورصدها.

٣٣ - وأنشأت البرتغال مؤخرًا هيئتين جديدتين تعملان في إطار هيكل وزارة العمل والتضامن الاجتماعي وفقاً لاختصاصات محددة في المجالات المتصلة بالأسرة. والهيئة الأولى هي المجلس الاستشاري للأسرة، ومهمته الرئيسية تعزيز وضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية وضع سياسات الأسرة وتقييم تأثيرها على الأسر. أما الهيئة الأخرى، فهي اللجنة المعنية بالنهوض بقضايا الأسرة التي أنشئت في إطار وزارة العمل والتضامن الاجتماعي لإدراج مصالح الأسرة في صلب البرنامج السياسي وتعزيز إشراك مختلف الوزارات في عملية وضع سياسات الأسرة وتقييمها.

٣٤ - ويعكف السودان على تنفيذ فترة السنوات الخمس الأولى الراهنة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ من استراتيجيته المتعلقة بالمرأة والأسرة للسنوات الخمس والعشرين القادمة. ويقوم أيضاً بتنفيذ استراتيجية وطنية للأسرة تتمثل أهدافها في حماية الأسرة وتعزيز دورها في المجتمع، ويتبع سياسات لبناء القدرات في مجال الأسرة وتنميتها، مما يشمل مكافحة الأمية بين الإناث وضمان تلبية الفرص التعليمية والنظام التعليمي لاحتياجات الأسرة والمجتمع.

٣٥ - ووضعت تايلند سياسات واستراتيجيات لتنمية مؤسسة الأسرة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣. وصدقت الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٧ على السياسات والاستراتيجيات التي تغطي المجالات الاستراتيجية الرئيسية الأربعة وهي: تنمية إمكانات الأسرة كليا، وإقامة

شبكات للأمان الاجتماعي الأسري، ونظام قوي لإدارة الأسرة، وتمكين الشبكة الاجتماعية. وأنشأت تايلند أيضا في عام ٢٠٠٣ اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة وتنمية الأسرة، التي يرأسها رئيس الوزراء أو نائبه المكلف، وتقوم باقتراح سياسات وخطط ترمي إلى تعزيز إمكانات المرأة والمساواة بين الجنسين وزيادة أمان مؤسسة الأسرة.

باء - تعزيز الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات العامة عن طريق البحوث المتعلقة بالأسرة

٣٦ - أوصت الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٦٠ بأن تعمل الحكومات، بالتعاون مع المراكز الأكاديمية ومراكز البحوث المعنية بالإضافة للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، على تشجيع البحوث العملية المنحى التي تعالج السياسات العامة من المنظور الأسري وتساهم في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز سبل المعيشة الاقتصادية والمستدامة المتاحة للأسر.

٣٧ - وفي هذا الصدد، توجد الوزارة الاتحادية المعنية بالضمان الاجتماعي وحماية الأجيال والمستهلك في النمسا وحدة مختصة بشؤون الرجل أشرفت على إجراء دراسات عديدة تناولت تحديدا شؤون الرجل والسياسات المتصلة بالرجل^(٦). ويعتبر ذلك جزءا من النهج الذي تتبعه النمسا في تعميق عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني مما يتطلب اهتماما عمليا من الرجل بالسياسات الجنسانية والأسرية ويشمل دور الآباء في التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل. وتشكل البحوث العلمية المتعلقة باهتمامات الرجل ومشاكله ركيزة العمل في مجال شؤون الرجل، وعنصرا من عناصر إسداء المشورة في مجال السياسات الجنسانية. وتتضمن البحوث التي نشرتها الوحدة المعنية بشؤون الرجل دراسة استقصائية بشأن السياسات المتعلقة بالرجل ودراسات منفصلة حول آثار الطلاق على الرجل، وانتحار الذكور، وحرمان الآباء، ودراسات بشأن الأولاد والشباب، والأبوية الإيجابية والهوية الذكورية، وصحة الذكور من الجانبين الأخلاقي والنفسي وسبل التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل من وجهة نظر الرجل تحديدا. ونشرت الوحدة أيضا الوثيقة الختامية للمؤتمر الأوروبي الأول للآباء الذي عقد في عام ٢٠٠٤.

٣٨ - في بداية ٢٠٠٦، قدم النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة في المكسيك نتائج مشروع البحث المتعدد التخصصات الذي كان النظام قد أجراه ونسق أعماله في الفترة من

(٦) استمدت المعلومات المتعلقة بالوزارة الاتحادية المعنية بالضمان الاجتماعي وحماية الأجيال والمستهلك في النمسا من المعلومات والتقارير التي قدمتها النمسا في ٢٠٠٧ إلى برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة قبل إصدار الأمين العام للمذكرة الشفوية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ تحت عنوان: "تشخيص الأسرة المكسيكية". وقد أجريت مشاورات بشأن تلك النتائج في اجتماع مائدة مستديرة ضم مؤسسات مختلفة من بينها مؤسسات حكومية بصفتها جهة تنسيق وتنفيذ الاقتراحات والتوصيات المنبثقة من الدراسة، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات وجهات أكاديمية وممثلين عن الكنائس ومختلف الأديان. ويتألف التشخيص من عدة دراسات وقواعد بيانات تشمل معلومات إحصائية عن الأسر المكسيكية، ودراسة استقصائية وطنية عن ديناميكية الأسرة وتحليل للتشريعات المكسيكية المتعلقة بالأسرة بالإضافة إلى دراسة تتناول السياسات العامة التي تؤثر على الأسرة. وأجريت مشاورات أيضا في بداية عام ٢٠٠٧ للاستماع إلى مقترحات محددة بشأن السياسات العامة التي يمكن أن تعود بالنفع على الأسر.

٣٩ - وتم أيضا إيلاء الاهتمام في البحوث والأعمال الحالية إلى مسألة الأبوة ودور الرجل في الأسرة. وقد وضعت المكسيك وطبقت نموذجاً وطنياً لتثقيف الأسرة يجري في إطاره تدريب الآباء على مختلف المهارات والمعارف التي من شأنها أن تساهم في تقوية الأسرة.

٤٠ - وفي بيرو، يجري المعهد الوطني للإحصاءات والمعلومات، دراسة استقصائية حول الديموغرافيا والصحة الأسرية بهدف جمع معلومات وبيانات على مدى فترة ٥ أعوام. وقد مولت أيضا وزارة المرأة والتنمية الاجتماعية في بيرو عدة مشاريع بحثية تتناول المشاكل داخل الأسرة بما فيها العنف والانتهاك الجنسي، وذلك من أجل وضع استراتيجيات مناسبة لتطبيق السياسات المتعلقة بحماية الأسرة والنهوض بها.

٤١ - وفي تايلاند أجرى مكتب شؤون المرأة والتنمية الأسرية، بالتعاون مع كلية الإيكولوجيا البشرية بجامعة سوخوتاي تاماتيرات، بحثاً تم في إطاره تحليل أحوال الأسرة ودراسة السياسات العامة المتبعة في هذا الصدد لمساعدة الأسر التي تعيش ظروفًا خاصة. وضم ذلك البحث دراسات حالات فردية تتعلق بأسر قائمة على أحد الوالدين، وبأسر الوالدان فيها مراهقان وبأسر بلا مأوى، حيث جرت دراسة أوضاع تلك الأسر أولاً ثم المخاطر والمشاكل التي تتعرض لها. وبعد ذلك، حلل البحث السياسات التي تتبعها الحكومة والوسائل العملية التي تستخدمها في دعم تلك الأسر ذات الظروف الخاصة وقدم توصيات بشأن السياسات والتدابير المناسبة لتلبية الاحتياجات الخاصة لتلك الأسر بشكل أفضل.

جيم - هيئة بيئة موالية لتقوية ودعمها

٤٢ - حثت الجمعية العامة أيضا، في قرارها ١٣٣/٦٠، الدول الأعضاء على هيئة بيئة موالية لتقوية كافة الأسر ودعمها، وسلمت بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة تعتبر أمورا أساسية بالنسبة لرفاه

الأسرة والمجتمع عموماً. وأشارت أيضاً إلى أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية وسلمت بالمبدأ القائل بأن تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الوالدين كليهما.

١ - المساواة بين الرجل والمرأة واحترام كل ما لأفراد الأسرة من حقوق إنسانية وحرّيات أساسية ومعالجة العنف داخل الأسرة ومنعه

٤٣ - في البرازيل، ألغى القانون المدني الجديد الصادر في عام ٢٠٠٣ مفهوم "المعاشرة بدون زواج" واعتمد مفهوم "السلطة الأسرية" الذي يعزز المساواة في الحقوق والواجبات بين الآباء والأمهات. وتنفذ البرازيل أيضاً برنامجاً لمكافحة العنف المنزلي والأسري، ويجري الكونغرس الوطني حالياً مشروع قانون يهدف إلى إعلان السادس من كانون الأول/ديسمبر يوماً وطنياً لتعبئة الرجال من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة.

٤٤ - وفي قبرص، أدرج مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة القوانين المتصلة بالعلاقات بين الأزواج والعلاقات بين الوالدين والأبناء. ولدى الرجال والنساء، كأزواج وكوالدين، المسؤوليات والحقوق ذاتها داخل الأسرة. وقبرص دولة طرف في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالحماية القانونية للأسرة.

٤٥ - أعدت كرواتيا، في السنوات الثلاث الماضية، ونفذت العديد من الاستراتيجيات والحمالات والقوانين والبروتوكولات مثل الإستراتيجية الوطنية للوقاية من العنف الأسري ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والإجراءات المتبعة في حالات العنف الأسري، والحملة الوطنية لمكافحة العنف الأسري ضد المرأة (عملاً بتوصية مجلس أوروبا) وخطة العمل الوطنية المتصلة بحقوق ومصلحة الأطفال ٢٠٠٦-٢٠١٢. وأنشأت أيضاً مراكز أسرية في المقاطعات وشبكة من مراكز تقديم المشورة لضحايا العنف الأسري.

٤٦ - تسعى الجمهورية الدومينيكية إلى تحسين وضع المرأة وحمايتها من التمييز والتحرش الجنسي في أماكن العمل وحماية جميع أفراد الأسرة من العنف داخلها وذلك عن طريق اعتماد قوانين جديدة وتعديل القوانين التي تنظم هذه المسائل وعن طريق إنشاء مجلس وطني لمكافحة العنف داخل الأسرة. وعلاوة على ذلك، ربطت الجمهورية الدومينيكية أيضاً سياستها المتعلقة بالأسرة ربطاً صريحاً بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - سنت مصر في عام ٢٠٠٤ قانوناً خاصاً بمحاكم الأسرة بهدف نشر مفهوم احترام الإنسان وكرامته والإنصاف والمساواة بين الجنسين، كما سنت قانوناً آخر بشأن مبالغ النفقة وإنفاذ الأحكام الخاصة بالنفقة في حالات الطلاق وتسويات الحالات التي تنطوي على إساءة استعمال الحقوق.

٤٨ - احتفلت سان مارينو باليوم الدولي للأسرة ٢٠٠٧ تحت عنوان "حماية الأطفال ضحايا العنف". وقد جرى تنظيم هذا الاحتفال خلال فترة رئاسة سان مارينو للجنة وزراء مجلس أوروبا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حتى أيار/مايو ٢٠٠٧ ليكون بمثابة مبادرة في إطار الحملة الأوروبية لمنع العنف ضد المرأة بما فيه العنف المنزلي ومكافحته. وقد أجري بوجه خاص تحليل تناول حق الأطفال في التمتع بالحماية ضد العنف المباشر وغير المباشر والمخاطر التي يواجهونها عندما يشهدون عنفا منزليا.

٤٩ - في عام ٢٠٠٥، أضاف السودان مادة إلى دستوره تساوي بين الرجل والمرأة وتكفل لهما الحقوق نفسها مما يشمل المساواة بين الزوجين في الحقوق والمساواة بين الرجل والمرأة في أماكن العمل. وأعقب ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٧ وضع سياسة للنهوض بالمرأة هدفها تزويد النساء بالأدوات اللازمة لضمان حقوقها.

٢ - التوفيق بين العمل والحياة الأسرية

٥٠ - في شيلي، دفع القلق إزاء التغيرات الكبيرة التي طرأت مؤخرا على تركيبة الأسرة والعلاقة بين العمل والنواحي الاجتماعية الحكومة إلى إصدار مدونة للممارسات الجيدة وعدم التمييز في العمل. ويهدف أحد المبادئ التوجيهية الرئيسية الواردة في تلك المدونة إلى التوفيق بقدر أكبر بين العمل والحياة الأسرية، قد أفضى إلى مبادرات من قبيل ترتيبات العمل البديلة التي تهدف إلى تسهيل ممارسة كل من الوالدين لمسؤولياته تجاه الأبناء. واعتمدت شيلي أيضا مؤخرا قانون بشأن الأسرة يُحدث القوانين المتعلقة بالعنف داخل الأسرة والإرضاع الطبيعي في أماكن العمل، ويتضمن أحكاما تتيح للموظفين الاعتناء بأطفالهم المرضى، وتمنح الآباء إجازة أبوة وتحفظ للآباء الوحيدين فرصهم في العمل.

٥١ - شرعت الجمهورية التشيكية في اتخاذ عدة تدابير لتحسين التوازن بين العمل والحياة الأسرية، من بينها جعل سوق العمل أكثر مرونة فيما يتعلق بإجازات الأبوة والأمومة وساعات العمل، وإصلاح النظامين الضريبي والاجتماعي من أجل تدعيم التكافل الأسري وتقوية دور الأب في رعاية الطفل وتحسين الخدمات المقدمة للأطفال.

٥٢ - نفذت البرتغال مبادرات للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية من بينها اتخاذ ترتيبات خاصة بالإجازات والحماية المرأة والرجل في أماكن العمل والاستثمار بقدر كبير في خدمات رعاية الطفل في عام ٢٠٠٦.

٥٣ - اتخذت سان مارينو أيضا تدابير للتوفيق بين العمل وأمور الحياة الأسرية. وأكدت هي والجمهورية الدومينيكية، في تقريرهما، على العلاقة بين الأزمات أو الصعوبات الاقتصادية والوقت الذي يقضيه الأبوان في العمل على حساب رعاية الأبناء.

٣ - تنشئة الأطفال نماؤهم

٥٤ - أجرت بيلاروس في السنوات الأخيرة تغييرات بهدف تحسين قانون الزواج والأسرة، وضمان حقوق الطفل وتقديم مزايا للأسر التي لديها أطفال. تنفذ الحكومة حاليا برنامج أطفال بيلاروس ٢٠٠٦-٢٠١٠ بالاقتران مع برنامجها الوطني للأمن الديموغرافي. وتوجه مختلف السلطات الحكومية جهودها نحو رعاية الأطفال وتقديم الدعم لتعليم وتنشئة الأطفال. وتحصل الأسر عندما ترزق بطفل على مزايا مالية، منها منحة الولادة ورعاية الطفل التي تُدفع حتى بلوغ الطفل الثالثة من عمره، كما تحصل الأسر التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر على مزايا ضريبية إضافية.

٥٥ - وفي فنلندا، تعتبر الحكومة الفنلندية السياسات المتعلقة بالطفولة والأسرة من المجالات ذات الأولوية في برنامجها الجديد الذي بدأ العمل به في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتهدف الحكومة إلى وضع سياسة أسرية تكفل نماء الطفل في أي ظروف. وفيما يتعلق بتطوير الخدمات المقدمة للأسر التي لديها أطفال، توجد في فنلندا مراكز أسرية تنظم الخدمات الأولية مثل عيادات الأمومة ورعاية الطفل ومراكز الرعاية النهارية والمدارس. ويتركز عمل المراكز الأسرية على التواصل مع الأطفال والأسر التي تحتاج لدعم وعلى معالجة المشاكل في مرحلة مبكرة.

٥٦ - بدأت اليابان في نهاية ٢٠٠٤ تنفيذ خطة دعم خدمات رعاية الطفل التي تهدف تحديدا إلى تنفيذ التدابير الرئيسية الواردة في "السياسات العامة المتعلقة بالتدابير الخاصة بمجتمع يتناقص فيه عدد الأطفال" التي أعدت كإطار توجيهي عام للتدابير الشاملة الرامية إلى تقلص معدل الخصوبة. وقد حددت الخطة مجموعة من التدابير والأهداف تنفذ على امتداد فترة قدرها خمس سنوات تنتهي في ٢٠٠٩ وتنصب على أربع مسائل رئيسية هي: تنشئة أطفال أصحاء عقليا يعتمدون على أنفسهم ويتحلون بالتسامح، ودعم جهود التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، وتشجيع إدراك أهمية الحياة وأدوار الأسرة، وتقديم الدعم ومد يد التعاون في مجال رعاية الطفل.

٥٧ - زاد الاتحاد الروسي الدعم المادي المقدم للأسر واستحدثت آليات لمنحها قسائم قابلة للتداول في السوق لتمويل الاحتياجات عند ولادة طفل أو تنشئته. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بدء منح الأسر إعانة ولادة جديدة تحصل الأم بموجبها بعد ولادة الطفل الثاني وبعد

ولادة كل طفل لاحق على "قسمة أمومة". والقسمة عبارة عن مبلغ مالي ضخيم يمكن استخدامه في تحسين الظروف المعيشية في المنزل أو في تعليم الطفل أو كمساهمة في المعاش التقاعدي للأم. وفي ٢٠٠٧، بدأ أيضا منح قسمة أخرى وهي "قسمة طبية لأغراض الولادة". حيث يمكن للأمهات الجدد وللحوامل الاختيار بين مختلف مراكز الرعاية الصحية واستخدام قسمة الولادة في الإنفاق على خدمات الرعاية الطبية قبل الولادة وخدمات طبية عند الولادة وعلى رعاية الطفل خلال العام الأول من عمره. وتمول القسمة الخدمات الطبية وتستخدم كحافز مالي إضافي يقدم لمراكز الرعاية الطبية بهدف تشجيع الحوامل على القدوم إلى تلك المراكز من خلال تقديم رعاية عالية الجودة أثناء الحمل وبعد الولادة.

٤ - توفير الخدمات الاجتماعية

٥٨ - في البرازيل، تعد الأسرة البوصلة التي تهتدي بها البرامج الاجتماعية، وقد اتخذت الحكومة إجراءات لدعم الأسرة وتعزيز الخدمات المقدمة لها. وتشمل تلك الإجراءات برنامج الإعانات الأسرية "Bolsa Familia" الذي يجري في إطاره تحويل مبالغ نقدية للأسر الفقيرة أو المعدمة ما دامت تلتزم بشرط انتظام أطفالها في المدارس. بمعدل لا يقل عن ٨٥ في المائة وتلقى الأمهات الرعاية السابقة للولادة. مما يضمن نموا سليما للطفل وحصوله على التحصينات اللازمة.

٥٩ - ويشمل أيضا البرنامج آنف الذكر جميع طائفة متنوعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى ترشيد الإدارة وكفالة تكاملها وتوسيع نطاق التغطية مع زيادة متوسط قيمة الاستحقاقات التي تحصل عليها الأسر. ومن بين البرامج الاجتماعية الأخرى التي تفيد منها الأسر البرازيلية برنامج صحة الأسرة وبرنامج الرفاه المتكامل للأسر والبرنامج الزراعي للأسرة وبرنامج الإسكان الوطني وبرنامج الرعاية الصحية المتكامل للمرأة.

٦٠ - وفي مصر يجري توفير خدمات مباشرة للأسر من خلال مكاتب للتوجيه وإسداء المشورة منتشرة في جميع أنحاء البلد، أنشأتها الحكومة وتديرها منظمات غير حكومية ومؤسسات خاصة مسجلة. ومن بين الخدمات التي توفرها تلك المكاتب تعريف الأسر بالخدمات والموارد المختلفة المتاحة لها في المجتمع المحلي وإجراء دراسات تتعلق بالأسرة ورفع درجة الوعي بقضايا الأسرة والتوعية بالمسائل المتعلقة بالحياة الزوجية والثقب في مجال الصحة الإنجابية وتوفير معلومات في هذا الصدد. وتوفر مصر أيضا للمصريين المغتربين في الدول العربية المجاورة وهم غالبا من الشباب الذين يعيشون بعيدا عن أسرهم، خدمات لتسهيل إقامتهم.

٦١ - يمتلك العراق شبكة للحماية الاجتماعية تهدف إلى توفير تغطية وحماية اجتماعية لكل من يعانون هم وأسرههم ظروفًا عصيبة أو مخوفة بالمخاطر أو ليست لديهم أي متعة في مواجهة الشدائد، ومن بين هؤلاء العاطلون والأرامل والأيتام والمطلقات اللاتي يربين أطفالاً وأسرى السجناء وكبار السن والطلبة. وقد ارتفع عدد المستفيدين من هذه الشبكة في عام ٢٠٠٧ إلى ٧٥٠ ٠٠٠ شخص. واتخذت إجراءات لرفع درجة الوعي بتنظيم حملات دعائية وتحسين الخدمات المقدمة للأسر من خلال اتفاق أبرم مع البنك الدولي في عام ٢٠٠٦ وزيادة إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات بافتتاح مزيد من المكاتب.

٦٢ - بدأت نيجيريا برنامجاً لتقديم الدعم المادي للأسر التي تعولها سيدات، وهي من أفقر الأسر، لتحسين قدراتهم على الكسب وإتاحة فرص التعليم والرعاية الصحية الأفضل لأطفالهن.

٦٣ - تنفذ الفلبين برامج ومشاريع لتحسين إمكانية وصول الأسر إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتخفيف حدة الفقر، وتوفير رعاية أسرية بديلة للأطفال الذين تركهم ذووهم أو أهملهم وتقديم خدمات تدخل سريع عند الأزمات. وعلاوة على ذلك تقوم الفلبين بتقديم خدمات موجهة للأسرة مثل استشارات ما قبل الزواج وأثناءه وتوفير برامج لزيادة فعالية الوالدين ورفع قدراتهم على تحمل المسؤولية وتوفير التدريب من أجل زيادة معرفة الآباء بواجباتهم الأسرية وتحسين قدرتهم على أدائها.

رابعاً - متابعة برنامج الأمم المتحدة المعنى بالأسرة

٦٤ - شجعت الأمم المتحدة، في قرارها ١٣٣/٦٠، استمرار وزيادة التعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة بالأسرة، وشجعت البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة في المنظومة على تعيين جهات تنسيق لشؤون الأسرة داخل مكاتبها لدعم إدراج قضايا الأسرة في صلب أعمالها.

٦٥ - وفي هذا الصدد دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٧/٥٩ الأمين العام إلى أن ينشئ خلال الدورة الرابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٦ جميعاً لأنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الأسرة. وتلبية لتلك الدعوة بادر وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى التراسل مع الأمناء التنفيذيين للجان الأمم المتحدة الإقليمية ورؤساء برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة ومعاهد البحوث والتدريب المعنية بهذا الموضوع وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وطلب في تلك المراسلات المعلومات المتعلقة بأنشطة الأسرة اللازمة في هذا الصدد، كما طلب أسماء

وعناوين وأرقام هواتف جهات التنسيق المسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بالأسرة في كيانات الأمم المتحدة بهدف تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات.

٦٦ - وقد وردت ردود على رسائل وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، واستنادا إلى المدخلات التي وردت، تمت عملية التجميع والنشر في شباط/فبراير ٢٠٠٦ ويوفر هذا التجميع معلومات عن الأنشطة المضطلع بها في مجال الأسرة لصالح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء والمراقبين، وهذه المعلومات متاحة على موقع البرنامج المعني بالأسرة على الإنترنت (<http://www.un.org/esa/socdev/family>).

٦٧ - وعلاوة على تجميع الأنشطة القائمة بالفعل في مجال الأسرة، قام البرنامج في إطار العملية نفسها بتجميع قائمة بجهات التنسيق ومسؤولي الاتصال، من خلال المدخلات التي وردت. وقد كان لتلك القائمة عظيم الفائدة في مجال التعاون وتبادل المعلومات، حيث لمس أثرها في العمل المشترك الذي اضطلعت به مؤخرا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالأسرة. كما أنها كانت مفيدة في إحالة الطلبات المتعلقة بمنطقة أو لغة بعينها. فعلى سبيل المثال، أصبح من الممكن إحالة طلب وارد باللغة الإسبانية من حكومة أو منظمة غير حكومية في أمريكا اللاتينية تلتبس فيه معلومات عن الأسرة والأمم المتحدة في منطقتيها إلى جهة التنسيق المعنية بقضايا الأسرة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٨ - ودعت أيضا الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٦٠ الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى مواصلة الاضطلاع بدورها في مجال قضايا الأسرة داخل منظومة الأمم المتحدة، وشجعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذا الصدد على مواصلة التعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات الوطنية من خلال تنفيذ الأهداف المقررة للسنة الدولية للأسرة. وتحقيقا لهذه الغاية، اضطلع البرنامج المعني بالأسرة منذ أن قدم الأمين العام تقريره السابق (A/60/155) في تموز/يوليه ٢٠٠٥ المتعلق بمتابعة

الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها والاحتفال بها، مجموعة من الأنشطة تشمل ما يلي:

(أ) توفير المساعدة التقنية للمدّيف في وضع سياسة وطنية تتعلق بالأسرة. وكانت ملديف قد طلبت هذه المساعدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وتم إيفاد بعثة إلى المنطقة لإجراء تقييم أولي للاحتياجات المبدئية وذلك بالاقتران مع بعثة أخرى. وتم اختيار وتعيين خبيرين استشاريين اثنين من المنطقة، بناء على ما لديهما من معارف وخبرات في التعامل مع المسائل المتعلقة بالسياسات الأسرية فضلاً عن إلماهما بالقضايا والمؤثرات الثقافية والدينية الأساسية. وقد قام الخبيران الاستشاريان بأول زيارة للدولة العضو في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ وما زال يعملان مع الوزارات المعنية على وضع سياسة وطنية للأسرة، على أن يتم الانتهاء منها خلال عدة أشهر؛

(ب) المشاركة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للشيخوخة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في تنظيم حلقة دراسية عن التبعات الاجتماعية والصحية والاقتصادية للتقدم في السن وسط أسر مختلفة، عقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. وقد ضمت الحلقة الدراسية خبراء إقليميين ومسؤولين حكوميين بهدف معالجة آثار التقدم في السن وسط أسر مختلفة في المنطقة، وتم إدراج المنظور الأسري في المناقشات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة في هذا المجال؛

(ج) تنظيم حلقة عمل بشأن السياسات تحت عنوان "فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ورفاه الأسرة في جنوب آسيا وجنوب شرقها" في الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. وقد ضمت حلقة العمل ممثلين للحكومات ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن خبراء أكاديميين وممارسين من بلدان شتى في جنوب آسيا وجنوب شرقها وجرى فيها مناقشة الوضع المتغير للأسر في الإقليم والنظر في سبل تكيف الأسر والجماعات مع تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمشاركة في وضع إطار استراتيجي للسياسات يساعد الحكومات على تعزيز قدرات الأسر والشبكات الأسرية، ومساعدة الحكومات على إدراج المنظور الأسري في سياساتها الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(د) نشر وتعميم دراسة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ أعدها مارك بلسي عن أثر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأسرة عنوانها "AIDS and the Family: Policy Options for a Crisis in Family Capital" (٧). ويدرج هذا المنشور من منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منظورا أسريا في سبل معالجة وباء الإيدز من خلال تحليل قضايا الأسرة والتوصية بالقيام بمبادرات في مجال السياسات العامة؛

(هـ) الاحتفال باليوم الدولي للأسر في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد أقيم الاحتفال في مقر الأمم المتحدة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ تحت شعار "تغيير الأسر: التحديات والفرص". ونظم الاحتفال بالتعاون مع قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الإعلام وبمشاركة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك، وضم عرضا للطوايح التي أصدرتها إدارة بريد الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٦ احتفالا باليوم الدولي للأسرة وحلقة دراسية عن الموضوع نفسه. وضم المتحدثون ممثلين عن الحكومات وعن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛

(و) الاحتفال باليوم الدولي للأسر في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وكان شعار الاحتفال في عام ٢٠٠٧ هو "الأسرة والأشخاص ذوو الإعاقة" وأقيم في مقر الأمم المتحدة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ بمساعدة الأمانة العامة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة للأمم المتحدة ومشاركة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك التي رأست الحلقة الدراسية التي عقدت حول هذا الموضوع. وضم المتحدثون في الحلقة ممثلا حكوميا واحدا وخبراء في المنظمات المعنية بالمعوقين؛

(ز) الاشتراك مع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة في رعاية حلقة دراسية بعنوان "الولادة وتحارب الأمومة المبكرة لدى الأمهات ذوات الإعاقة الجسدية" نظمتها في شباط/فبراير ٢٠٠٧ لجنة المنظمات غير الحكومية بالاشتراك مع البرنامج المعني بالأسرة وذلك على هامش الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة. وشملت الحلقة الدراسية بيانات من خبير أكاديمي وأخصائي اجتماعي وشهادة أم مقعدة؛

(ح) المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية وإيفاد ممثلين إليها. ويشمل التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات التحدث والمشاركة فيما يلي: اجتماعات لجنة المنظمات غير

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (ST/ESA/288) E.06.IV.1.

الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك التي عقدت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في نيويورك؛ واجتماع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا والتي عقدت في أواخر ٢٠٠٥؛ والمشاركة في اجتماعين سنويين للأكاديميين التابعين للمجلس الوطني للعلاقات الأسرية عقدا في أواخر ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في فينكس بولاية أريزونا ومينيابوليس في ولاية مينيسوتا؛ ومؤتمر دولي عقد في بروفو بولاية يوتا في منتصف عام ٢٠٠٦؛ ومؤتمر عن الأسرة في شيسايبك بولاية فيرجينيا في أوائل ٢٠٠٧؛ وإحاطة إعلامية عن المنظمات غير الحكومية نظمها قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الإعلام في عام ٢٠٠٧.

٦٩ - وتتيح هذه الأنشطة فرصا مهمة للحكومات، وخبراء شؤون الأسرة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف المعنية لتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة. ويمكن للحكومات الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن هذه الأنشطة في وضع السياسات والبرامج والأنشطة المتعلقة بالأسرة وتنفيذها.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - يُسلط هذا التقرير الضوء على بعض الإجراءات الوطنية التي اتخذت منذ الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، لتعزيز رفاه الأسر وتحسينه، كما يعرض بعض الأنشطة التي اضطلع بها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة.

٧١ - الأسرة هي الوحدة الجماعية الأساسية في المجتمع، ومن ثم فجميع السياسات الاجتماعية ترتبط بالأسرة. ونظرا لثراء تنوع العالم الأسري، فإن الدول الأعضاء تستخدم طائفة عريضة من أدوات السياسات العامة في معالجة قضايا الأسرة وتعزيز السياسات الأسرية. ولوضع سياسات اجتماعية وطنية شاملة بحق، يجب أن تشكل الأسرة ورفاهها جزءا محوريا من اعتبارات وافتراضات واضعي السياسات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين. وتساعد البحوث المتعلقة بالأسرة على إيجاد فهم أفضل للمنظور الأسري وللمجموعة الخيارات المتاحة والقائمة الزاخرة بأدوات السياسات العامة الموجودة تحت تصرف الدولة عند وضع تصور للسياسات الأسرية وتنفيذها.

٧٢ - ويوفر هذا التقرير معلومات قطرية عن السياسات الأسرية مستمدة من التقارير الواردة من الدول الأعضاء. وكما يتبين من المعلومات الواردة في تلك التقارير، تنفذ تلك الدول طائفة عريضة من السياسات الأسرية الرامية إلى تعزيز رفاه الأسرة باستخدام أدوات متنوعة من أدوات السياسات العامة.

٧٣ - ولعل الجمعية العامة تود أن تنظر لدى تناولها إجراءات المتابعة المتواصلة للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، في التوصيات التالية:

١ - إن الجمعية العامة إذ تدرك أن لجنة التنمية الاجتماعية ستنتظر في دورتها السادسة والأربعين في عام ٢٠٠٨ في جوانب السياسات العامة والتوصيات المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية "تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع"، فقد تود أن تدعو لجنة التنمية الاجتماعية إلى إدراج المنظور الأسري في الوثيقة الختامية المقترح أن تصدرها اللجنة بشأن السياسات المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية، وأن تدعو اللجنة كذلك إلى إدراج المنظور الأسري في القضايا الأخرى التي ستتناولها، مثل قضايا الشباب والمسنين.

٢ - وإذ تدرك الجمعية العامة أن إدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات وفي تنسيق السياسات والأنشطة المتعلقة بالأسرة أمر يتطلب جهدا واعيا ومستديما من جانب الحكومات، فقد تود أن تشجع الحكومات على مواصلة جهودها لإدراج المنظور الأسري في عملية وضع السياسات من خلال آليات جديدة أو مجددة أو قائمة حاليا وأن تربطها بالجهود والآليات المستخدمة في تنسيق السياسات والأنشطة المتعلقة بالأسرة. وقد تود الجمعية العامة أيضا أن تؤكد أهمية علاقات الشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في صياغة وتنفيذ السياسات الأسرية؛

٣ - وإذ تدرك الجمعية العامة مدى أهمية الوقت الذي ينفقه الوالدان مع أطفالهم بالنسبة لرفاه الأسرة وخصوصا بالنسبة لنماء الأطفال وتنشئتهم ورفاههم، وإذ تدرك تماما مدى ضغط العمل والكد في سبيل كسب العيش في جميع البلدان، وبخاصة البلدان التي شهدت أزمات اقتصادية، تود الجمعية دعوة جميع الحكومات إلى دعم الأسر عن طريق وضع نظام مستدام للأسرة والعمل يهدف إلى التوفيق بين العمل والحياة الأسرية وإقامة توازن قابل للاستمرار بين هذين الجانبين للحياة، والحفاظة على ذلك التوازن؛

٤ - وإذ تدرك أن تطوير القدرات الوطنية في مجال السياسات الأسرية له أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية وأن التعاون الدولي يمكن أن يساعد البلدان على بناء القدرة الوطنية اللازمة لوضع وتنفيذ سياسات تستجيب للموقف وتتصدى للتحديات التي تواجهها الأسر، يمكن للجمعية العامة أن تشجع البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة على أن تواصل النظر في كيفية إدماج المنظور الأسري في أنشطتها لتيسير التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تقوية القدرات الوطنية. كما يمكن أن توصي كيانات الأمم المتحدة التي لم تعين في مكاتبها جهة اتصال تُعنى بمسائل الأسرة أن تفعل ذلك. ويمكن كذلك أن

تطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تكون على اتصال مع جهات الاتصال، بحيث تقوم، عند الاقتضاء، بتحديث قائمة جهات الاتصال وأن تواصل الاستفادة من قائمة أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وهي القائمة التي تم تجميعها ونشرها مؤخرا في تعزيز التعاون في مجال الأسرة؛

٥ - وإذ تسلم الجمعية العامة بالحاجة إلى مزيد من بناء القدرات على الصعيد الوطني لتعزيز وتيسير عملية وضع السياسات المتعلقة بالأسرة وتنفيذها، يمكنها أن تشجع الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة للاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالأسرة لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من توفير مساعدة موسعة للبلدان عند الطلب؛

٦ - وإذ تسلم الجمعية العامة بالحاجة المستمرة إلى بيانات وأبحاث متعمقة عن الأسرة ووظائفها وعلاقاتها ودينامياتها، وبناء على تجربة بعض البلدان التي أجرت دراسات تشخيصية واستقصائية في مجال الأسرة، لعلها تود أن توصي بأن تشجع الحكومات أنشطة البحث التي تقدم مدخلات للسياسات العامة المنطوية على المنظور الأسري وأن تدعم السياسات من خلال الأبحاث المتعلقة بالأسرة. ويمكن استخدام منهجيات وأساليب تشاركية في بلورة قضايا الأسرة واحتياجاتها ذات الأولوية وتحديد بنية الأسرة وتكوينها وجمع آراء أشخاص من أجيال مختلفة والتعرف على مواقفهم وقيمهم. ولعل الجمعية تود أيضا أن توصي بإكمال أنشطة البحث الحكومية في مجال السياسات الأسرية ببحوث ومنشورات تتعلق بالأنشطة ذات الصلة التي يجريها برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة ويدعمها.